وستحدث في العالم تغييرات وتطورات عديدة. ولكن حركتنا بأسرها ينبغي أن تستغل قوتها المعنوية الكبيرة لمنع أية خطابات أو أدبيات أو دعاية حول الانشقاق في البلد، وكذلك لمنع أي كلام فاسد حول احتلال [فلسطين] بأسرها، أو احتلال القدس، وما شابه» (ص ٢٤).

ومع اتضاح أبعاد الصراع المتوقع حول تنفيذ قرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية، **اثر انعدام الوضوح في الموقف الدولي و «البرود» في الموقف البريطاني** واتساع المعارضة العربية، ونشوب الصدامات المسلحة بين العرب واليهود في اماكن مختلفة من فلسطين، مع اعلان قرار التقسيم، راح موقف بن ــ غوريون يتبلور تدريجياً، ويتجه نحو الاعتماد على خلق الوقائع واللجوء الى القوة لتحقيق الأهداف الصهيونية. ففي أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبرق بن ــ غوريون لشاريت بأنه لم يعد بالامكان الاعتماد على القوات البريطانية الحكومية في فلسطين فيما يتعلق بضبط الأمن (ص ١١٤). وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أبرق له ثانية بأن المبادرة في الحرب ضد اليهود قد انتقلت الى الدول العربية المجاورة لفلسطين، التي ترسل المتطوعين الى البلد عبر الحدود الشمالية والشرقية، معلناً «أن الأسابيع الستة أو الثمانية القادمة حرجة للغاية، ان لم تكن مصيرية، اذ مع نهاية هذه [الفترة] فقط نتوقع أن نستلم بضائع [يقصد أسلحة] من أيهود وألون [وهما أيهود افريئيل ويهودا أرزى، الملكفين بشراء السلاح في أوروبا والولايات المتحدة]، اذا كانت المواصلات مؤمنة» (ص ٣٣٣). وفي أواخر ذلك الشهر أبلغ بن ــ غوريون شاريت معارضته لاستنتاجه «بأن قوانا ربما تكفي للدفاع [عنا]، ولكن من المشكوك فيه ان كانت ستكفي لاقامة الدولة على كل المساحة المخصصة لها، في الظروف العسكرية التي نشأت»، موضحاً أنه «اذا استلمنا التجهيزات [السلاح] في موعدها، فلن نكون قادرين على الدفاع فقط، بل أيضاً لتوجيه ضربة قاصمة محترمة للسوريين [وكانت سوريا آنذاك مركزاً لتجميع السلاح والمتطوعين لفلسطين] في بلدهم. ونستطيع السيطرة كلياً على مساحة الدولة [اليهودية] بأسرها. ولا شك لدي في ذلك. فسنصمد صموداً ضد القوات العربية وننتصر عليهم... ولذلك فان الشيء الوحيد الذي يشغل بالي هو ليس مناورات القوى المختلفة في [الولايات المتحدة وبريطانيا]، ولا حتى قرارات رسمية للامم المتحدة، بل التجهيزات [السلاح]، بكمية كافية، ومن النوعية المطلوبة، وفي الوقت المناسب (قبل ١٥ آيار ــ مايو) وبهذا، حسب رأيي، يتعلق كل شيء» (ص ٣٨٤).

ويبدو أن بن ــ غوريون في تركيزه هذا على طلب السلاح، دون غيره، كان متأكداً من أن القوى البشرية اليهودية، الموجودة في فلسطين آنذاك، حيث كان عدد اليهود بأسرهم نحو ٦٠٠ ألف نسمة، كافية للتصدي للعرب واقامة الدولة اليهودية عنوة، فيما اذا أحسن تسليحها. وكانت الوكالة اليهودية قد أوضحت، في مذكرة تقدمت بها الى لجنة الأمم المتحدة، لفلسطين، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، حول اقامة الميليشيا في الدولة اليهودية، وفقاً لقرار التقسيم، انه اضافة الى الهاغاناه، وقواها الضاربة البلماح، وكذلك قوات المنظمتين العسكريتين الأخريين، اتسل وليحي، هنالك بين اليهود في فلسطين نحو ٣٣ ألف شخص، من الذين خدموا كمتطوعين في الأسلحة المختلفة في الجيش البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية» (ص ٢٠٩ و٤٣٦)، وبامكانهم استعمال كافة